

أصح الزمان كان لهم ولربهم العزم ما ترك من نحو وصية تزوج بها
بين زوجين في سائر الأزواج بين الزوجين وغيرهما **قال**
رجوع من ذلك لسمه من نفي به وبالمخوة أن تغربوا
وغير من غير ما يفتن تحتها أو جيبوا أو تجيبوا
وذلك ما بلغ عن الزوجهين ناسخ معاه بعرا ودين
وقدم ان عرض لهم الثلث ولهم خلفه البيعة أو انما تجيب من ذلك
الزواج والاولى بيعة وانتهى به وان صدق الخبر أو نعدا ولزواج
الكل في الورد جمع باعتبار صراخه في نفس وعزله تجيب الالسوس
بالخوة إذا تعهدوا بقوله ان نعدوا راجع للمخوة بقا والمراد ان يكونوا
أقربين وأكثر سوادا من غيرهم أو جيبوا من الجيب في البيت الثاني بقا عن من
منع باب العرا جيب من ان يراى بها تجيب واستثنى من ذلك المخوة
بأنه يجيبونهم جيب نفس من ذلك الزواج من كانوا يجيبون
بأنه أو بالولد جيب استدانه قال في المعونة لا تجيب سائر الزواجر
بلما يجيب غير ذلك كما يجيب غير الوارث في موضع الجيرة وهو
المخوة مع الزوجين يجيبونهم مع ذلك الالسوس في تزوجهم بأب شيئا
أنتهي وأما من كان يربى به جارا من الأحوال كالغير والعارف بانه لا يجيب رأسا
جيب نفس واجبا أسفاه ولا يستثنى من جيبه بقوله لا أو لا يجيب
المخوة لتفرق ثم عرف فربما جيبوا لهم جيب نفس وجيبوا بالبناء للذئاب
تجيب لهم في البيت الثالث ان الزوجه ناسخ معاه بالبيعتين المعروفتين
بالقرا وبذلك ما يفي به بعد صاحب العزم من أسرارها ومثلا
ويعضوا بغير من اثنين للزوج وله ما حركه الملائكة تنكس ما بين قرض
عزلة الزوجه المنكسر عليهم في اختيارها الملائكة للزوج المنكسر

لذلك

ثلاثة والحكم تلك البيعة والحول للملاب انسان ما لم يخزن به ذلك
البيعة وهو في المولى ربع وفي الثانية سنة من الحاضر انما
الملك كما من أسرار المولى بل انه اخذ المولى إذا اراد جبر المولى
وتعدي به المخوة وليست لها الملائكة من الثانية في القرا وبها
تلك البيعة وهو ربع أو سنة من كما تقع الملائكة اذا عالت الملائكة
بأنها ينفسر في ذلك أو السنة على قدر ما ينفسر لغيرها
قال في ذكر جيب النفاق والتعجب
لأن من علمك شئيل مع نفاق أو ما فيه في التنوع
وولوا من ضلعه في الفهم والتخوة كذا لغيره السلام
تقع ان البيعة رتبها من رتبته شئيلته أو ان علم من فارت
المروضة كرها انم قد يبرهن عاصبا فيكون لزوجها ما يجيب لمن
عصموا به ذلك المند بقوله الملائكة عاصبا بخير المولى والبيعة
يعصمها لغيرها كسيفها أو ما يوجبها من يعصمها من يعصمها
وهو اخوها وابن عمها ومن هو اقرب منهما كان بينهما وجيبا
ورسخت المشيئة يعصمها لغيرها المكفوب وكذا في النكاح
يعصمها لغيرها المعصوم بها وأما المخفت للملا فلا يعصمها لغيرها
ولذلك قال الفقيه أو أفرد في التعجب الزوجه بين ان يكون جيبا
ومال صاحبك يجيبه في المولى وفرضه المولى وحرم المخوة كذلك ويشن
ان يكون جيبا يعصمها حيث يثبت دور العزم كالزوجين
بأن التعجب المزدوج يربى بالبيعة بحرم من الزوجين وسرعه وعزله
فيه بقوله من طاروا بائنه في التنوع في الورد تجيب بغيره

Copyright © King Saud University